بسم الله الرحمن الرحيم

Permanent Mission of the
UNITED ARAB EMIRATES
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة
لدولة الإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

معالي راشد عبد الله النعيمي

وزير خارجية

دولة الإمارات العربية المتحدة

يلقيه

سعادة السفير

عبد العزيز بن ناصر الشامسي

المندوب الدائم لدولة الإمارات

أمام

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

نيويورك في 12 نوفمبر 2001

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع هو تقدير من قبل المجتمع الدولي لشخصكم وبلدكم الصديق كوريا الجنوبية الذي تربطنا به علاقات جيدة، ونحن على ثقة أن خبرتكم في الشؤون الدولية ستحقق نتائج إيجابية متمنين لكم وأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

كما وأتوجه بالشكر إلى سلفكم معالي هاري هولكري على ما بذله من جهود قيمة في إدارة أعمال الدورة المنصرمة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا أن أهنئ معالي الأمين العام كوفي عنان لإعادة انتخابه لدورة ثانية في هذا المنصب الدولي الرفيع، وأيضا على حصوله والمنظمة الدولية على جائزة نوبل للسلام معربين له عن تقديرنا الكبير لما بذله ومازال من مساعي دؤوبة من شأنها أن تساهم في تمكين المنظمة من أداء رسالتها السامية في مجالات استتباب الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التنمية العالمية المستدامة.

السيد الرئيس،

تنعقد هذه الدورة في مرحلة عصيبة للغاية تعرضت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية لأبشع ولأخطر أنواع الإرهاب المنظم الذي لم يستهدف بغايته فقط أرواح آلاف المدنيين من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء فحسب، وإنما كافة أخلاقيات وقيم المبادئ الإنسانية والحضارية التي تستند عليها مفاهيم ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وركائز وأسس مجمل النظم القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المنظمة لطبيعة علاقاتنا الدولية ككل.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أصيبت بصدمة عميقة إثر وقوع هذا الحدث الإجرامي غير الأخلاقي والمؤسف، تجدد اليوم من هذا المنبر عزائها ومواساتها للحكومة والشعب الأمريكي وأسر ضحايا هذه المأساة، كما وتعيد استنكارها وإدانتها الشديدة لهذه الأعمال الوحشية وكل أشكال وصور الإرهاب الأخرى أينما وجدت والتي تمثل أبرز تحديات للسلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين. كما ونعلن وقوفنا وتعاوننا بالكامل إلى جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الجهود الإقليمية والدولية والأخرى الرامية إلى ملاحقة مرتكبي هذه الأعمال الوحشية وتقديمهم إلى العدالة.

كما وإن تحقيق هذا الأمر يتطلب التدقيق والبحث لمعرفة المجرمين الحقيقيين الذين نفذوا هذا العمل الشرير، وعدم القفز إلى إيحاءات واستنتاجات متسرعة قد تؤدي إلى إفلات الجناة الحقيقيين ومعاقبة قوم آخرين بجهالة.

والواقع أن هذه العملية الإرهابية تدعونا إلى إعادة التفكير في مواجهتها بكافة أشكالها وصورها، بما في ذلك إرهاب الجماعات والمنظمات وإرهاب الدولة، وكذلك مكافحة التعصب والتطرف والعنصرية. وقد طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من مرة المجتمع الدولي أن يتحد ويتعاون لمواجهة خطر هذا الإرهاب. ونحن على استعداد للمساهمة في أية حملة دولية تنظم في هذا المجال. داعين في نفس الوقت المجتمع الدولي إلى العمل على تعزيز آليات وحجم الإغاثة والمساعدات الإنسانية المقدمة لأبناء الشعب الأفغاني الذي أنهكته الحروب الطاحنة لما يزيد عن عقدين من الزمان، ويواجه حاليا أكبر وأخطر هجرة داخلية وخارجية لم تشهدها بلاده من قبل.

السيد الرئيس،

إن ما نشهده اليوم من نتائج للمتغيرات في طبيعة العلاقات الدولية، وما صاحبها من مظاهر متسارعة في مجالات العولمة والتكنولوجيا والاتصالات الحديثة، والانفتاح الاقتصادي لم تنحصر جميعها في تحقيق الجانب الإيجابي على حياة ومصالح بعض الدول والشعوب، بل

وساهمت هذه التحولات في تعميق الفجوة والاختلافات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ما بين شعوب الدول المتقدمة والنامية، وعززت في نفس الوقت من إفراز حالات جديدة من الصراعات والحروب الأهلية والعرقية والمشاكل الأخرى التي تهدد النسيج الاجتماعي للمجتمعات، وتقوض في نفس الوقت التنمية المستدامة، كظواهر الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والإرهاب الدولي وامتلاك الأسلحة المحظورة وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الآفات الخطيرة الأخرى العابرة للحدود، وبالتالي فإننا نؤمن بأن أولى خطوات مواجهة هذه المشاكل يتطلب بالدرجة الأولى إيجاد استراتيجية واضحة وشاملة ومتوازنة من التعاون الإقليمي والدولي تأخذ بالاعتبار كأولوية مدى الارتباط الوثيق لمفهوم الأمن والسلم الدوليين من جهة، ومشاكل العوز الإنساني والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق فإننا نؤكد على أهمية أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في الشؤون الدولية وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى لمواجهة التحديات المتعاظمة في عالمنا المعاصر. كما ونعتبر مسألة إصلاح وتوسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن هي مسألة ملحة باعتبارها الجهة المنوطة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وبنفس الأهمية ينبغي العمل بإلحاح لإضفاء روح الديمقراطية والشفافية اللازمة على سياسة صنع قراراته بعيدا عن سياسة ازدواج المعايير. وأيضا تعزيز أواصر التعاون والتنسيق المشترك بينه وبين الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة المتمثلة في الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، من أجل تمكينها من القيام بصورة أفضل في احتواء المشاكل المتنامية والمهددة للسلم والأمن والاستقرار في العالم.

كما وإننا نقدر الدور البناء الذي تقوم به قوات حفظ السلام لاحتواء بؤر الصراعات والنزاعات القائمة، ونعتبر المساهمات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار هذه العمليات بما فيها مشاركتها بقوات مسلحة وتقديم المساعدات الطبية والإنسانية في كوسوفو، هو تجسيد لإيمانها وقناعتها بأن الأمن الدولي هو مسؤولية عالمية مشتركة.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن دوما بضرورة انتهاج الحوار والمفاوضات السلمية كأسلوب أمثل لحل الخلافات بين الدول، لذا فإننا نتطلع أن تتجاوب جمهورية إيران الإسلامية مع مبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة السلمية الداعية إلى إيجاد حل لقضية احتلال إيران لجزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إما عن طريق المفاوضات المباشرة أو إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية استنادا على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وإننا نأمل أن تساهم الزيارة التي قام بها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بتاريخ 2001/7/23 إلى طهران وزيارة السيد محمد علي أبطحي مبعوث الرئيس الإيراني إلى أبو ظبي بتاريخ 2001/8/6 في إيجاد حل سلمي لقضية احتلال إيران لجزرنا الثلاث، وتعزيز بناء الثقة وتعميق مبدأ التعايش السلمي وحسن الجوار.

كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعرب مجددا عن ترحيبها بقبول دولتي قطر والبحرين الشقيقتين لقرار حكم محكمة العدل الدولية الفاصل لنزاعهما السابق حول المناطق المتنازع عليها فضلا عن ارتياحها لما تحقق من ترتيبات ترسيم الحدود ما بين دول المنطقة، الأمر الذي يمثل عاملا مهما في ترسيخ دعائم السلم والأمن الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

لقد مضى على الحالة بين العراق والأمم المتحدة حوالي إحدى عشر عاما والشعب العراقي مازال يعاني من استمرار العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليه. إن تقارير الأمين العام والمنظمات الإنسانية الإقليمية والدولية دللت على أن برنامج النفط مقابل الغذاء وإن ساهم في تخفيف وطأة المعاناة عن بعض فئات الشعب العراقي، إلا أنه لا يشكل على الإطلاق الآلية العملية المطلوبة لاحتواء ومعالجة ما أوقعته هذه الجزاءات ومازالت من مآسي إنسانية وآثار كبيرة متمركزة ليس على مستوى البنى التحتية ومؤسسات قطاعات الخدمات

الأساسية للشعب العراقي فحسب، وإنما على توفير أبسط متطلباته من الرعاية الغذائية والصحية والتعليمية وغيرها. وعليه فإننا ندعو إلى ضرورة إيجاد صيغة سياسية مقبولة من جميع الأطراف تكفل رفع الجزاءات عن شعب العراق، وتحافظ في نفس الوقت على سيادة العراق ووحدة أراضيه.

إن إعادة اللحمة بين العراق والكويت يتطلب العمل على حل المشاكل التي نجمت عن احتلال العراق للكويت وعلى رأسها عودة الأسرى والمحتجزين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى تمشيا مع القرارات الدولية.

إننا وإذ نرحب بالقرار الصادر عن مجلس الأمن في شهر سبتمبر الماضي والقاضي برفع الجزاءات الدولية عن السودان الشقيق، نطالب أيضا بقيام المجلس باتباع نفس الإجراء حيال الجزاءات الدولية المفروضة على الشقيقة ليبيا، وخصوصا بعد أن أوفت حكومتها وبالكامل لالتزاماتها المنصوص عليها في القرارات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تعيش الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الثامن والعشرون من شهر سبتمبر العام الماضي مآسي بشرية وأحداث عنف بسبب سياسة إرهاب الدولة التي تنتهجها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني بما فيها ممارسة العدوان والقتل الجماعي والتصفيات الجسدية للكوادر الفلسطينية والتي راح ضحيتها حتى الآن ما يزيد عن 750 شهيد وعشرات الآلاف من المصابين والجرحى الأبرياء نصفهم من الأطفال والنساء. إن سياسات إسرائيل الحالية والتي شملت على تدابير إعادة احتلال الاراضي وتوسيع المستوطنات وهدم البيوت واحتلال بيت الشرق المقر الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس الشريف، فضلا عن تدميرها المتعمد للبنى التحتية الفلسطينية، تشكل تحدي وانتهاك خطير لقرارات الشرعية الدولية والأعراف والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة

لعام 1949 المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب، بل ونقض فاضح لمجمل الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.

وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ تعبر عن موقفها المساند وبقوة لحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وإقامة دولته فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ترفض وتدين بشدة كافة هذه الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة التي ترتكبها بحق هذا الشعب الشقيق، وتطالب مجددا الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن الدولي والدول الفاعلة والمؤثرة بالشؤون الدولية فيه وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، للنهوض بمسؤولياتها السياسية والقانونية بعيدا عن سياسة الانحياز وازدواجية المعايير، كما وندعوها للعمل على اتخاذها الإجراءات الضرورية واللازمة لحمل إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال على الوقف الفوري والعاجل لكافة أنواع الحصار والاعتداءات والاعتقالات وسياسات الاستفزاز والاستيطان غير الشرعي التي ترتكبها يوميا ضد أبناء الشعب الفلسطيني وأراضيهم ومقدساتهم، كما ونطالب في هذا الإطار أيضا بإيجاد آلية دولية عادلة دون أي مزيد من التأخير لتتولى توفير الحماية المشروعة للشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط يتطلب من إسرائيل الالتزام الدقيق بالاتفاقيات والبروتوكولات التي أبرمتها في إطار مسيرة السلام، فضلا عن قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والتي جميعها تطالبها بالانسحاب الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية بما فيها مدينة القدس الشريف، وإزالة المستوطنات القائمة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وانسحابها من الجولان العربي السوري حتى حدود الرابع من حزيران عام 1967، والأراضي اللبنانية استنادا لقرارات الأمم المتحدة ولاسيما القرارات 242 و338 و425 ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد الرئيس،

إن امتلاك إسرائيل للأسلحة المحظورة وخصوصا النووية منها يمثل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الإقليمي والدولي، وعليه فإننا نجدد مطالبتنا المجتمع الدولي بممارسة ما يلزم من ضغوط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على إزالة هذه الأسلحة المحظورة وإخضاع مفاعلاتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يساهم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، كما وفي هذا السياق نؤكد على أن نزع السلاح العالمي الشامل بما في ذلك النووي، وتحسين النظم والترتيبات الدولية القائمة لعدم الانتشار، تمثل أولوية قصوى من متطلبات الأمن الإقليمي والدولي، وعليه فإنه وإذ يقلقنا وبشدة توجهات ومساعي بعض الدول المتعادية في اقتناء هذا النوع من الأسلحة الخطيرة، نجدد دعوتنا لهذه الدول للتوقف الفوري عن مجمل هذه الإجراءات المهددة للسلم والأمن الإقليمي والدولي. كما وندعوها أيضا للاحتكام للعقل والحكمة وتحمل مسؤولياتها المشتركة في تسوية مشاكلها الإقليمية بالطرق السلمية وتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في سلسلة اتفاقات وترتيبات نزع السلاح الشامل بما فيها تدابير إزالة مخزوناتها من الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل تدريجيا، وتحويلها للأغراض السلمية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إننا نتابع بقلق عميق تطورات الأحداث السياسية العسكرية الناشبة في العديد من المناطق الإقليمية، ولاسيما في منطقتي جنوب وشرق آسيا وبعض الدول الإفريقية والبلقان، وعليه فإننا نؤكد على ضرورة أن تتحلى الأطراف المعنية بالإرادة السياسية اللازمة واللجوء إلى حل مشاكلها بواسطة الحوار والطرق السلمية المستندة على مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، كما إننا نرحب في هذا السياق بالزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس جمهورية باكستان إلى الهند آملين أن تتطور هذه العلاقات باتجاه الوصول إلى التسوية

للعادلة والدائمة للمشاكل العالقة بين البلدين، وبما يحقق الأمن والإستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم.

السيد الرئيس،

رغم معدلات النمو والانتعاش الاقتصادي المشجع الذي أحرزته بعض الدول خلال السنوات الأخيرة الماضية كإحدى نتائج ثورة المعلومات والعولمة والتطور التكنولوجي الهائل في مجالات الاتصال والأسواق الحرة، إلا أن التقارير الدولية أشارت مؤخرا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وذلك نتيجة لعدم وجود استراتيجية واضحة من التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي، الأمر الذي أدى إلى اتساع الاختلالات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب. فبينما تنعم دول الشمال بازدهار بقيت دول الجنوب تعاني من الفقر والبطالة والأمراض والتلوث البيئي، وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي اعتادت على تقديم المساعدات المالية والإنمائية والاستثمارية والإنسانية إلى العديد من البلدان النامية بما في ذلك الدول المتضررة من نتائج الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة، تدعو الدول المتقدمة النمو إلى مواصلة وتعزيز مساعداتها الرسمية وغير الرسمية التي تقدمها إلى هذه الدول، فضلا عن أهمية قيام المنظمات والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية بلعب دور أكبر في هذا المضمار من أجل تخفيف وإلغاء أعباء الديون على الدول الأكثر فقرا. كما وندعو أيضا إلى ضرورة تسهيل وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة دون أي عراقيل أو حواجز جمركية، وتمكين هذه الدول من الحصول على التكنولوجيات المستخدمة للأغراض السلمية، وبما يساعدها على احتواء مشاكلها الاقتصادية واندماجها الأفضل في حركة الاقتصاد العالمي، ذلك في وقت أثبتت فيه التجارب أن استقرار ونمو العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية تتطلب بالضرورة تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق المشترك بين دول الشمال والجنوب. فضلا عن انتهاج سياسة للإصلاح لانقاذ اقتصاد البلدان النامية من الركود والتهميش، وهو الأمر الذي يتطلب لتحقيقه إزالة الحواجز المعوقة للاستثمارات والتجارة وخفض التعرفة الجمركية وتحرير التجارة ومنح الأولوية لتنمية القطاع الخاص

باعتباره محرك النمو، فضلا عن تمكين هذه الدول من المشاركة في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي فيما يتصل بالسياسات الاقتصادية والمالية.

كما وفي هذا الإطار أيضا ندعو منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز البعد الإنمائي في مختلف الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف من خلال تفعيل البنود المتعلقة بالمعاملة التفضيلية الخاصة لفائدة البلدان النامية، وإصلاح الخلل الذي يشوب بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي لها انعكاسات على السياسات الإنمائية وريع صادرات البلدان النامية.

وأخيرا نجدد ندائنا إلى البلدان المتقدمة لكي تبادر إلى تنفيذ برنامج العمل الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نموا المنعقد عام 1990 وغيره من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع رفيع المستوى حول المبادرات المتكاملة بشأن تنفيذ خطة عمل منظمة التجارة العالمية للبلدان الأقل نموا لسنة 1997.

السيد الرئيس،

وختاما نأمل بأن تصل مداولاتنا حول بنود جدول أعمال هذه الدورة إلى نتائج إيجابية تعزز من تدابير بناء الثقة وتحقق الأمن والاستقرار في هذا العالم بمتغيراته الواسعة والمتجددة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.